

Distr.: General  
13 December 2016  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والثلاثون

٢٧ شباط/فبراير - ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٥ من جدول الأعمال

هيئات وآليات حقوق الإنسان

## المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١٦\*

## تقرير الرئيسين المشاركين - المقررين

موجز

وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١٩/٢٩، عُقد المحفل الاجتماعي في جنيف في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ونظر المشاركون في مسألة تعزيز تمتع جميع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعاً تاماً وعلى قدم المساواة مع الآخرين بحقوق الإنسان والحريات الأساسية كافة في سياق الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويتضمن هذا التقرير موجزاً لمناقشات المحفل واستنتاجاته وتوصياته.

\* يعمّم مرفق هذا التقرير كما ورد وباللغة التي قُدّم بها فقط.

GE.16-22013(A)



\* 1 6 2 2 0 1 3 \*



الرجاء إعادة الاستعمال

## المحتويات

الصفحة	
٣	أولاً - مقدمة .....
٣	ثانياً - افتتاح المحفل الاجتماعي .....
٥	ثالثاً - موجز المداولات .....
٥	ألف - عرض تمهيدي: من الاحتياجات إلى الحقوق - أوجه التقدم والتحديات .....
٧	باء - الأشخاص ذوو الإعاقة والتنوع البشري: احترام التنوع وزيادة الوعي .....
٩	جيم - إمكانية الوصول وعدم التمييز: عدم إغفال أحد .....
١٠	دال - تعزيز المساواة والتدابير المحددة .....
١٢	هاء - المشاركة والتمكين بصورة مجدية .....
١٤	واو - تحقيق التنمية الشاملة .....
١٦	زاي - تعزيز المساءلة .....
١٧	حاء - المائدة المستديرة: إرشاد السياسات .....
١٩	طاء - إعمال حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة .....
٢٠	ياء - المستقبل الذي نصبو إليه - الجزء الأول .....
٢٢	كاف - المستقبل الذي نصبو إليه - الجزء الثاني .....
٢٤	رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات .....
٢٤	ألف - الاستنتاجات .....
٢٥	باء - التوصيات .....

## Annex

## Page

List of participants.....	28
---------------------------	----

## أولاً - مقدمة

- ١ - أكد مجلس حقوق الإنسان مجدداً في قراره ١٩/٢٩ دور المحفل الاجتماعي بوصفه فضاءً فريداً للحوار التفاعلي بين آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومختلف الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات الشعبية<sup>(١)</sup>.
- ٢ - وعقد المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١٦ في جنيف في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر. وركز المحفل على مسألة تعزيز تمتع جميع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعاً تاماً وعلى قدم المساواة مع الآخرين بحقوق الإنسان والحريات الأساسية كافة في سياق الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وعين رئيس المجلس السفير والممثل الدائم للمكسيك لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، خورخي لوموناكو، ونائب الممثل الدائم والقائم بالأعمال بالنيابة لنيوزيلندا، كارل آلان ريش، لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، بصفتهم الرئيسين المشاركين المقررين للمحفل.
- ٣ - وأعد برنامج العمل بتوجيه من الرئيسين المشاركين - المقررين وبمساهمات من أصحاب المصلحة المعنيين. ويتضمن هذا التقرير موجزاً لمداورات المحفل واستنتاجاته وتوصياته. ويرد جدول أعمال المحفل وقائمة بالمشاركين في مرفق هذا التقرير.

## ثانياً - افتتاح المحفل الاجتماعي

- ٤ - أشار السيد لوموناكو إلى أن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة دخلت حيز النفاذ سريعاً جداً. وتخلت عن نموذج الرعاية الطبية وانتقلت إلى الاعتراف التام بالأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم أصحاب حقوق وأفراداً ناشطين ومستقلين في المجتمع. وحث السيد لوموناكو الدول على التصديق على الاتفاقية والبروتوكول الاختياري الملحق بها أو الانضمام إليهما كمسألة ذات أولوية. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، لأن الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما النساء والأطفال، لا يزالون يواجهون عوائق تحول دون مشاركتهم على قدم المساواة مع الآخرين ويعانون من انتهاك حقوقهم. وجددت نيوزيلندا والمكسيك التزامهما بمبادئ الاتفاقية وطلبتا إلى الدول تعميم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على جميع المستويات.
- ٥ - وقال رئيس مجلس حقوق الإنسان، تشوي كيونغ - ليم، إن المجلس عمم الموضوع منذ عام ٢٠٠٩ وعقد مناقشات تحاورية وأحدث ولاية المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتمثل عملية الاستعراض الدوري الشامل أداة فعالة للتشجيع على التصديق على الاتفاقية والبروتوكول الاختياري الملحق بها. وأنشأ المجلس أيضاً فرقة العمل المعنية بخدمات

(١) للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن المحفل الاجتماعي، انظر:

[www.ohchr.org/EN/issues/poverty/sforum/pages/sforumindex.aspx](http://www.ohchr.org/EN/issues/poverty/sforum/pages/sforumindex.aspx)

الأمانة وتيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة واستخدام تكنولوجيا المعلومات التي عملت على تعزيز إمكانية الوصول في المجلس. وشجع الدول على مواصلة ضمان تجسيد القضايا المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مناقشاتها وقراراتها.

٦- وأكد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان مجدداً التزام المفوضية (المفوضية السامية) بالنهوض بحقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة. وبات هذا الموضوع مسألة ذات أولوية وشاملة في عمل المفوضية السامية. وتحسن الرصد في إطار الاستعراض الدوري الشامل والمجلس والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في الوقت الذي أحرزت فيه اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تقدماً هائلاً. وحث الوقت لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مع إيلاء الاعتبار الواجب للاتفاقية. وتعكف المفوضية السامية على وضع أدوات تتيح رسم السياسات ورصدها، وقد أيدت ميثاق إدماج الأشخاص ذوي إعاقة في العمل الإنساني ودعمت وضع مبادئ توجيهية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة في السياقات الإنسانية.

٧- وأثنى رئيس التحالف الدولي للمعوقين، كولن آلن، على المكسيك ونيوزيلندا وعلى مجموعة أصدقاء الاتفاقية لدورهم القيادي، ورحب باعتماد الخطة لعام ٢٠٣٠ التي أضافت إلى التنمية بعداً يتعلق بحقوق الإنسان، وتعزيز قدرات اللجنة وإنشاء ولاية المقرر الخاص وهيئات الأمم المتحدة العاملة على تعميم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وشملت الشواغل المتبقية المحجمات المتكررة على هؤلاء الأشخاص، والقيود المفروضة على تكوين الأسر والتعقيم القسري والعزل وتقديم الدواء دون موافقة الشخص المعني والقيود المفروضة على ممارسة الأهلية القانونية. ويجب احترام التنوع، وتعزيز الشراكات، وتحقيق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم مشاركة كاملة.

٨- وعرض شريط فيديو أبرز كيف أن الأشخاص ذوي الإعاقة غدوا يتمتعون بالمجموعة الكاملة من حقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تمييز بعد مرور عشر سنوات على اعتماد الاتفاقية. وعززت الاتفاقية المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات الحياة، متحدياً العادات والقوالب النمطية والتحيزات والممارسات الضارة والوصم تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات هائلة في تحقيق تمتع جميع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعاً كاملاً بحقوقهم.

ثالثاً - موجز المداولات<sup>(٢)</sup>

## ألف - عرض تمهيدي: من الاحتياجات إلى الحقوق - أوجه التقدم والتحديات

٩ - قال السفير والممثل الدائم لبلغاريا لدى الأمم المتحدة، جورجي بانايوتوف، والرئيس المنتخب لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، إن بلغاريا تولي اهتماماً خاصاً لحماية حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة وتضمن مشاركتهم ورفاههم، مع التركيز على الأطفال والشباب. ودعت بلغاريا إلى إدراج حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة في خطة عام ٢٠٣٠ وفي أهداف التنمية المستدامة. ومؤتمر الأطراف هو منبر حيوي، يجمع بين طائفة من أصحاب المصلحة، ومن المهم كفالة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم على نحو كامل في تنفيذ الاتفاقية.

١٠ - وذكرت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كاتالينا ديفانداس أغيلار، أن الاتفاقية أثرت في خطة عام ٢٠٣٠ وكانت دافعاً محركاً للاستراتيجيتين الوطنية والدولية. وقدمت إلى الأشخاص ذوي الإعاقة إطاراً يمكنهم من خلاله الدفاع عن حقوقهم. بيد أن الكثيرين لا يزالون يواجهون عوائق، ولا سيما النساء والفئات المهمشة الأخرى. وإن الممارسات التمييزية والضارة لا تزال قائمة، مثل التعقيم القسري والعلاج القسري والإيداع في المستشفى واستخدام القيود في الأوساط المدرسية. ومن الضروري تحسين التعاون مع جميع أصحاب المصلحة وزيادة المساعدة التقنية والتعاون وتبادل الممارسات الجيدة وضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات صنع القرارات وتعزيز منظومة الأمم المتحدة من أجل كفالة تنفيذ الاتفاقية والأهداف.

١١ - وقالت رئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ماريا سوليداد سيسترناس، إن اللجنة ملتزمة بتعزيز نظام هيئات المعاهدات واستقلال الخبراء وحيادهم وهي على علاقة منفتحة مع مؤتمر الأطراف. ووضعت مبادئ توجيهية بشأن مسائل، مثل الإبلاغ المبسط للتقارير الدورية ومشاركة المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وآليات الرصد وحرية الأشخاص ذوي الإعاقة وسلامتهم. وتناولت اللجنة مواضيع، مثل الحق في الحياة وإمكانية الوصول والنساء ذوات الإعاقة واللجوء إلى العدالة والمساواة أمام القانون والأهلية القانونية والحرية والأمن والتعليم الشامل للجميع وحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والحصول على وسائل الاتصال وحرية الرأي والحق في حياة مستقلة والإدماج في المجتمع.

(٢) ترد البيانات والعروض التي أتيحت للأمانة على العنوان التالي:

[www.ohchr.org/EN/Issues/Poverty/SForum/Pages/SForum2016Statements.aspx](http://www.ohchr.org/EN/Issues/Poverty/SForum/Pages/SForum2016Statements.aspx)

١٢ - وقالت رئيسة الاتحاد الصيني للمعوقين، زانغ هيدي، إن ضمان حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة ينبغي أن يبدأ بتقييم احتياجاتهم وأحوالهم المعيشية. وأجريت دراسة استقصائية للأسر المعيشية للأشخاص ذوي الإعاقة في الصين أفضت إلى جمع بيانات مفصلة وساعدت على فهم تلك الاحتياجات وتوجيه السياسات والبحوث، بما في ذلك إنشاء نظامين للإعاقات. وتسعى الصين جاهدة إلى تعزيز تشييد أبنية خالية من العوائق ودعم الحق في التعليم والحق في العمالة. وعلى مر السنين، عملت الصين على إنشاء مراكز لإعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما الأطفال، وأقامت جامعة لتدريب الاختصاصيين في مجال إعادة التأهيل المتصلة بالإعاقة. وينبغي للمجتمع الدولي تنفيذ استراتيجيات التنمية الشاملة ودمج الإعاقة في أطر التعاون الدولي.

١٣ - وعقب تقديم العروض، أخذ الكلمة ممثلو الاتحاد الروسي وأوروغواي وآيسلندا والبرازيل وبلغاريا وبولندا وجنوب أفريقيا وشيلي وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وقطر وكوبا والولايات المتحدة الأمريكية، واللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، ورابطة الأشخاص ذوي أمراض الروماتزم بسري لانكا، ورابطة جماعة البابا جيوفاني الثالث والعشرين، والتحالف الدولي بشأن مسألة الخرف، والشبكة الأوروبية بشأن العيش المستقل، والاتحاد الأوروبي للصم، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمة الإدماج الدولية، والاتحاد الدولي للأشخاص الذين يشكون من الإعاقة السمعية، والاتحاد العالمي للمكفوفين، والاتحاد العالمي للصم، والشبكة العالمية للخاضعين والناجين من العلاج النفسي، ومؤسسة عالم الإدماج. وشملت المسائل التي أثرت الإدماج الاجتماعي والاستحقاقات والخدمات الاجتماعية المحددة الهدف والتعاون الدولي على تعزيز منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والتعليم الشامل للجميع والتصديق على معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو ذوي العاهات البصرية أو إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات وحالات الخطر والطوارئ الإنسانية والاندماج في أسواق العمل وآثار الفقر والنساء والأطفال واللاجئين ذوي الإعاقة والقدرة على تحمل تكاليف المعينات السمعية وتوافر الشروح النصية ولغة الإشارة والتعريف بالإعاقة النفسية - الاجتماعية وإصلاح قوانين الوصاية وعدم التمييز في سياسات الإجهاض. وأكد الحاضرون ضرورة وضع بيانات مصنفة حسب نوع الإعاقة، وتقديم الدعم المالي والموارد التكنولوجية والالتزامات الملزمة لتنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً.

١٤ - ورداً على ذلك، أكدت السيدة زانغ أن الصين أيدت الرياضيين ذوي الإعاقة، وأعطت الأولوية لإعادة تأهيلهم. وعلى الرغم من استمرار وجود مدارس خاصة لبعض الأطفال ذوي الإعاقة في الصين فقد سعت الصين إلى إتاحة الفرصة لجميع الأطفال كيما يتسنى لهم التمتع بالتعليم الشامل في المدارس العادية. وقالت السيدة ديفانداس أغيلار إن الاتفاقية لن تنفذ إلا شريطة قبول التنوع البشري واحترامه. ويلزم بذل المزيد من الجهود للتصدي للصعوبات التي تعترض مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة مشاركة تامة في مجتمعاتهم المحلية، ولا سيما في عمليات

صنع القرار. وسلطت السيدة سيسترناس الضوء على مساهمة اللجنة بشأن قضايا، مثل الأهلية القانونية والتعليم وحالة النساء واللاجئين، والاستفادة من خدمات تعلم لغة الإشارة ضمن منظومة الأمم المتحدة.

## باء- الأشخاص ذوو الإعاقة والتنوع البشري: احترام التنوع وزيادة الوعي

١٥- قال رئيس مجلس الشباب التابع للشراكة العالمية المعنية بالأطفال ذوي الإعاقة، بيتر أوشينغ، في رسالة مصورة بالفيديو إن التعليم الشامل للجميع والعمالة والصحة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية أمور لا تزال تطرح تحديات أمام الكثير من الشباب ذوي الإعاقة. وسيكون نهج التنوع في الاتفاقية مهماً في إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة والشباب في تحقيق "أهداف التنمية المستدامة"، والسماح للمدافعين عنهم بالتصدي لجميع أصحاب المصلحة من أجل التفاعل مع الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم أصحاب حقوق بدلاً من كائنات تحتاج إلى الإحسان. ويستحق الشباب ذوو الإعاقة تمثيلاً عادلاً ومتساوياً في جميع عمليات صنع القرار على جميع المستويات. ودعا الدول وجميع أصحاب المصلحة إلى إيلاء أولوية لمشاركة الشباب الشاملة والهادفة في جميع البرامج الرامية إلى تنفيذ الأهداف، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة.

١٦- وقالت عضوة في اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هيسو شين، إن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يكفل المساواة في حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأكدت اللجنة في تعليقها العام رقم ٥ (١٩٩٤) أن الأشخاص ذوي الإعاقة لهم حق التمتع بجميع الحقوق المعترف بها في العهد. والدول الأطراف مطالبة باتخاذ التدابير المناسبة، بطرق منها الإجراءات الإيجابية والمعاملة التفضيلية المناسبة، للحد من الأضرار الهيكلية. ولدى النظر في تقارير الدول الأطراف، تحققت اللجنة من حالة الأشخاص ذوي الإعاقة. وقالت إن البرامج التعليمية ينبغي أن تعزز الفهم المتبادل للعهد والاتفاقية وأنه ينبغي زيادة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في عمل اللجنة.

١٧- وذكرت مديرة مركز الدراسات المتعلقة بالإعاقة في جامعة ليدز، آنا لوسن، أن الاتفاقية تلزم الدول بجمع المعلومات المناسبة لرسم السياسات. وقد ساعد ذلك على تحديد العوائق وإرشاد الحملات الانتخابية وإثراء المناقشات داخل البلدان وتجميع التقارير الموازية لهيئات رصد المعاهدات. والدول ملزمة بإجراء البحوث أو تعزيزها ووضع سلع وخدمات ومرافق مصممة تصميماً عاماً. وتشمل التحديات تحقيق المشاركة المجدية لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في وضع برامج بحث واسعة النطاق ويسهل الوصول إليها واستخدام منهجيات مختلفة وجمع الأدلة بشأن حياة الناس الذين يمرون بأوضاع صعبة وجعل عمليات البحوث ميسرة وشاملة للجميع ووضع شروط البحوث في مجالات الأخلاقيات والصحة والسلامة وتيسير التعاون المتعدد الوسائط والتفكير المتعدد التخصصات.

١٨- وقالت صحفية متخصصة في مجالي نوع الجنس والإعاقة في تلفزيون الأرجنتين الحكومي، فيرونيكا غونزاليس، إن الأشخاص ذوي الإعاقة قد استبعدوا من إنتاج المعلومات وهم ممثلون تمثيلاً ناقصاً كأخصائيين. وتظهر صورهم بطريقة تمييزية، كضحايا أو على العكس من ذلك، كأشخاص خارقين. والمعلومات غير متاحة لجميع شرائح الجمهور. ويغطي تلفزيون الأرجنتين الحكومي مسائل متنوعة، مثل التثقيف الجنسي، واللجوء إلى العدالة والرياضة والتعليم والعمالة مع اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان. ويشمل القانون الوطني المتعلق بإمكانية الوصول إلى الصحافة السمعية البصرية، لغة الإشارة، وعرض الشروح النصية واللغة المبسطة. وساعدت الاتفاقية على زيادة الوعي بالتنوع الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة وكسر الحواجز والتحديات وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الاطلاع على حقوقهم. وبالمثل، أتاحت توصيات اللجنة للمدافعين عن الأشخاص ذوي الإعاقة التصدي للسياسات التي لا تتفق مع النموذج القائم على الحقوق.

١٩- وأثناء جلسة التحاور، أخذت الكلمة ممثلو العمل بشأن الإعاقة والتنمية في السودان، ومنتدى الإعاقة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والتحالف الدولي المعني بمسألة الخرف والتحالف العالمي للإعاقة في وسائل الإعلام والترفيه، ومنظمة "اشملوني أنا أيضاً"، والشبكة الإيطالية بشأن الإعاقة والتنمية، والاتحاد الوطني المنغولي للمكفوفين، والاتحاد الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة من أوغندا، و"الشعب أولاً" من نيوزيلندا، والاتحاد العالمي للصم ومؤسسة عالم الإدماج. وتناول المتكلمون الحاجة إلى تدريب جيد للإعلاميين يقدمه الأشخاص ذوو الإعاقة، والعمل مع وسائل الإعلام الرئيسية عوضاً عن البرامج المستقلة ومسألة قلة الفرص المتاحة للأقليات الإثنية وضرورة عرض النهج الشامل المتبع في الاتفاقية لإبراز التنوع وزيادة الوعي بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والاستغلال، والسحر واتهامات الإصابة بالجنون، والحاجة إلى مؤشرات موثوقة للبحوث، بما في ذلك مؤشرات نوعية الحياة، وإشراك وسائل الإعلام الجماهيري لتصوير الإعاقة على النحو الملائم وإنشاء منابر لمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في وسائل الإعلام والتوعية بشأن التمتع الكامل بالأهلية القانونية وإزالة العوائق أمام ضعاف السمع والصم في وسائل الإعلام والترفيه.

٢٠- ورداً على ذلك، أكدت السيدة شين الحاجة إلى إجراء مزيد من البحوث وفهم الإعاقة، وبخاصة إطلاع الناس منذ سن مبكرة على منظورات متنوعة من خلال الصلات البشرية. ويجب أن يكون الأشخاص ذوو الإعاقة ممثلين في الجمعيات الوطنية. واقترحت السيدة لوسن إجراء بحوث بشأن نوعية الحياة التي ينبغي ألا تستند مع ذلك إلى التصورات الذاتية للناس. وينبغي للباحثين نشر النتائج على نطاق واسع والعمل مع الممولين لتعزيز الإدماج والتنوع. وأشارت السيدة غونزاليس إلى ضرورة إجراء بحوث لشرح العنف والاتجار بالنساء ذوات الإعاقة. وينبغي للصحفيين والسياسيين وغيرهم ألا يستخدموا عبارات غير لائقة فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة.

## جيم - إمكانية الوصول وعدم التمييز: عدم إغفال أحد

٢١- ذكرت ممثلة فرع آسيا في الشبكة العالمية للأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية، براتيمبا غورونغ، أن الأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية يواجهون أشكالاً متعددة من الفصل والتمييز بسبب القيم والممارسات العرفية والمواقف تجاه الإعاقة على أساس الانتماء الإثني وعدم توافر الخدمات المناسبة. وقد فاقم عدم فهم الأطر الثقافية والديناميات المجتمعية حجم استبعادهم. ولا توجد تقارير عن تأثيرات ذلك ولا يحظى هذا الأمر بمناقشات تذكر. وقد رسخت أوجه الحرمان الاجتماعي، وعدم كفاية السياسات المتعلقة بتوفير الخدمات والظروف المعيشية الصعبة التي يعاني منها الأشخاص ذوو الإعاقة دوامة الفقر. وكان من غير الممكن اتباع نهج واحد مناسب للجميع إزاء تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية، وكان من اللازم عوضاً عن ذلك، الأخذ بنهج تشاركي ينظر في الفروق القائمة في التطلعات والسياقات الاجتماعية والأفضليات الثقافية.

٢٢- ووصف مدير الرابطة الكوبية للصم، أليخاندر مارسو بينيا، خطة العمل الوطنية الكوبية للأشخاص ذوي الإعاقة التي ركزت على المجتمع المدني في إطار الاتفاقية وأهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أن نظامي الرعاية الصحية والتعليم مجانيان وشاملان للجميع. ويستفيد الأشخاص ذوو الإعاقة من قانون الضمان الاجتماعي. ويكفل الحق في العمل دون تمييز. وقد اضطلعت كوبا ببرامج عملت على زيادة الوعي بمشاركة أصحاب المصلحة، وركزت على إزالة جميع العقبات. واتخذت تدابير نحو تحسين إمكانية الوصول، بما في ذلك استخدام المترجمين الشفويين بلغة الإشارة، وطريقة برايل والتكنولوجيا لتيسير إمكانية الحصول على المعلومات. وتعمل كوبا على وضع نظام تعليمي جامع ينطوي على المدرسين والأسر والمجتمع المحلي كجزء من عملية التنمية التي تحدث تحولاً في حياة الأفراد.

٢٣- وأكدت ممثلة التحالف العالمي للمركز الدولي لدراسات طول العمر، سيلفيا بيريل - لوفان، أن مواقف التحامل على كبار السن قد أعاقت أعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بوسائل منها عدم كفاية نظم المعاشات التقاعدية وعدم الحصول على الرعاية الصحية الوقائية أو خدمات إعادة التأهيل وتأخر علاجات المسنين أو عدم كفايتها أو معاملتهم معاملة غير كريمة. ومنعت قيود السن الخاصة باستحقاقات العجز أولئك الأشخاص من التماس الحماية بموجب الاتفاقية. وتشمل التحديات الافتقار إلى التشريعات وطرائق الرصد ومعايير الجودة المناسبة وعدم وجود مقدمي رعاية مؤهلين. بيد أن الإشارات المحددة إلى كبار السن نادرة في معاهدات حقوق الإنسان. ويتعين على الدول أن تعترف بالتمييز الذي يواجهه كبار السن، وأن تشركهم في المشاورات وتكفل المساواة في تطبيق حقوقهم بموجب الاتفاقية طوال حياتهم. وينبغي للجنة أن تنظر في اعتماد تعليق عام بشأن حقوق المسنين ذوي الإعاقة.

٢٤- وأشارت الأستاذة المساعدة في جامعة حمد بن خليفة، دينا أحمد سيف آل ثاني، إلى الحاجة إلى واجهات بيئية حاسوبية يسهل الوصول إليها. وإن مفاهيم من قبيل التصميم الشامل

وقابلية الاستخدام الشامل تشدد على دور المستخدمين المحتملين في تطوير النظم الحاسوبية وتشجع على زيادة الاتجاه نحو إدماج المستخدمين ذوي الإعاقة في الدراسات المتعلقة بقابلية الاستخدام وفي تقييم مدى الامتثال للوائح المتصلة بالإعاقة. وعالجت البحوث الشاملة الفجوة في التكنولوجيا المعينة من خلال دعم تعاون الأشخاص ذوي العاهات البصرية مع زملائهم. وخلصت نتائج البحث إلى توصيات بشأن تصميم برامج الحاسوب التي من شأنها أن تدعم التماس المعلومات التعاوني والمتعدد الوسائط بشكل تصاعدي. ويعتبر نهج التصميم الذي يركز على المستخدم أمراً حاسماً لدى وضع واجهات بينية معقدة مع طرائق متعددة.

٢٥- وأثناء جلسة التحاور، أخذ الكلمة ممثلو باكستان والبرازيل، ورابطة المواطنين العالميين، والتحالف الدولي المعني بمسألة الخرف، وحملة وباء المعارف، والشبكة الأوروبية بشأن العيش المستقل، ومنظمة الإدماج الدولية، ورابطة الصحة العقلية الإندونيسية والاتحاد الدولي لمرضى استسقاء الرأس وانفصام العمود الفقري ومنتدى منطقة المحيط الهادئ للإعاقة والاتحاد العالمي للمكفوفين. ورحب المتكلمون بمعاهدة مراكش، وسلطوا الضوء على أهداف التنمية المستدامة ومواد الاتفاقية ذات الصلة بمجتمع المصابين بالتوحد. وشملت المواضيع الأخرى معايير إمكانية الوصول أثناء حالات الطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية والحاجة إلى معاهدة عالمية بشأن حقوق كبار السن والدراسات السوسولوجية والطبية بشأن الخرف والأشخاص ذوي الإعاقات في سوق العمل والنموذج الاجتماعي الشامل للإعاقات النفسية الاجتماعية وإمكانية الوصول الشامل في المجتمعات، بما في ذلك وسائل النقل.

٢٦- وسلطت السيدة غورونغ الضوء على مختلف أشكال الوصول فيما يتعلق بأنواع العاهات. ومن المهم بالنسبة إلى أصحاب الحقوق تناول الطابع المعقد والحساس للإعاقة في المناقشة. وشدد السيد مارسو بينيا على ضرورة زيادة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وإمكانية وصولهم، ومعالجة قضايا من قبيل التعليم والعمالة. واعترفت السيدة بيريل - لوفان بأن اللجنة قد أشارت إلى وجود تمييز على أساس الإعاقة والسن منفصلين أو مجتمعين ويمكن لاتفاقية بشأن حماية حقوق كبار السن معالجة هذه المسألة. وأكدت السيدة آل ثاني أهمية تطوير المعارف في القطاع الأكاديمي وصناعة تطوير المواقع الشبكية، فضلاً عن تعزيز التعاون فيما بين جميع أصحاب المصلحة لضمان إنفاذ اللوائح.

## دال- تعزيز المساواة والتدابير المحددة

٢٧- أشارت كبيرة المديرين المسؤولة عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة التنمية الاجتماعية في جنوب أفريقيا، ليديا برينوريوس، إلى أن دستور جنوب أفريقيا يكفل المساواة ووصفت التدابير المتخذة لتحقيق ذلك. ويهدف المستوى الأول من التدابير إلى ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بالمساواة في الحصول على الخدمات، والإنفاق المالي والفرص المتاحة. أما الثاني فيسعى إلى ضمان الحصول على السكن اللائق. وركز المستوى الثالث على العمل

الإيجابي من أجل الجبر وتهيئة فرص متكافئة. ويهدف المستوى الرابع إلى تعويض الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم عن النفقات المتصلة بالإعاقة. وركزت السياسة الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على تعزيز الحوكمة والنظم الإدارية. فهي تتضمن تدابير ترمي إلى تعزيز نتائج منصفة، بما في ذلك إيلاء أولوية لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة الممثلة تمثيلاً ناقصاً ومجموعات التمويل الحكومي، ووضع مؤشر اللامساواة في الإعاقة.

٢٨- وقالت رئيسة شبكة أمريكا اللاتينية للمنظمات غير الحكومية للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، آنا لوسيا أريانو، إن أمريكا اللاتينية حققت تقدماً واسع النطاق في مجالات شتى. وهناك برامج للإدماج في سوق العمل، بما في ذلك الحصص، والسياسات المتعلقة بالشبكات والدعم والترتيبات التيسيرية المعقولة وإمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام. وأجريت دراسات استقصائية بشأن الإعاقة ووضعت منهجيات من أجل خطط استفادة الجميع من الخدمات والإسكان العام. ويستطيع الأشخاص ذوو الإعاقة الذهنية ممارسة الأهلية القانونية في بعض الولايات القضائية. وعلى الرغم من العدد الكبير من التصديقات على معاهدة مراكش، لا تزال التحديات مطروحة. وتحتاج منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المشاركة في نظم رصد وطنية ونظام قائم على الدعم المجتمعي من أجل زيادة فرص التعليم والعمل اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٩- وقدمت ممثلة الاتحاد الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة في أوغندا، إستر كيوزيرا، أمثلة على السياسات الوطنية المتعلقة بالإعاقة في ذلك البلد. وتضمنت البرامج الحكومية تدابير العمل الإيجابي والمساواة بشأن نوع الجنس والإعاقة للطلاب ذوي الإعاقة. وخُصصت للأشخاص ذوي الإعاقة خمسة مقاعد في البرلمان ومقعدان في الحكومات المحلية. وهناك إعفاء ضريبي خاص بالمراهم الواقية من الشمس للأشخاص المصابين بالمهق ومنحة للأشخاص ذوي الإعاقة في الأعمال التجارية الصغيرة. ورصد المجلس الوطني للإعاقة الامتثال، بينما تناولت لجنة تكافؤ الفرص الشكاوى وكفلت المساواة في الوصول ورصدت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان تنفيذ الاتفاقية. ولا تزال هناك تحديات في تقديم الخدمات، والمشاركة، ومخصصات الميزانية والتدريب. وتدعو منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة إلى وضع سياسة تعليمية شاملة، ومبادئ توجيهية للموظفين القضائيين، ومعايير بشأن إمكانية الوصول إلى المباني.

٣٠- وأخذ الكلمة ممثلو باكستان، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) والمملكة العربية السعودية، ومنظمة "اشملوني أنا أيضاً" والاتحاد الدولي للأشخاص الذين يشكون من الإعاقة السمعية والشبكة الإقليمية للتعليم الشامل في أمريكا اللاتينية، ومؤسسة تحويل المجتمعات المحلية من أجل الإدماج في آسيا، والاتحاد العالمي للصم، والشبكة العالمية للخاضعين والناجين من العلاج النفسي وتلفزيون الأرجنتين الحكومي ومؤسسة عالم الإدماج. وشملت المسائل المعالجة الترتيبات التيسيرية المعقولة في مجال التعليم ونقص تمثيل بعض المجموعات في الحياة العامة وإمكانية الوصول إلى الأسواق، والتعليم، ووسائل الإعلام، والنقل، والسفر والنظم المجتمعية

ودور لجان الأشخاص ذوي الإعاقة ودعم الأمومة وضمان الحقوق بموجب تدابير التقشف وحالة الأشخاص ذوي الإعاقة في السجون ومؤسسات الطب النفسي. ودعا المتكلمون إلى إلغاء الرعاية المؤسسية وفصل المناقشات الخاصة بالإعاقة النفسية - الاجتماعية والإعاقة الذهنية وتعزيز الحوار مع أرباب العمل وتقييم تنفيذ الاتفاقية والمساءلة بشأن تنفيذها واعتماد تصنيف موحد للإعاقة على المستوى الدولي.

٣١- ورداً على ذلك، ذكرت السيدة بريتوريوس أن الترتيبات التيسيرية المعقولة ينبغي أن تفهم على أنها دينامية ومحددة السياق ويجب عدم فرض المساعدة الشخصية. ومن الضروري التغلب على حاجز تكاليف التكنولوجيا العالية وتحسين إمكانية الحصول على نظم المعلومات ورصد البيانات الإحصائية. وأشارت السيدة أريانو إلى أن التكنولوجيا متاحة في جميع أنحاء العالم لكن من المتعذر على جميع البلدان الحصول عليها. وهناك حاجة إلى تمكين الشباب وتصميم استراتيجيات عالمية من أجل زيادة قدرات المجتمع المدني والمجالات المتاحة للحوار. واقترحت السيدة كيوزيرا وضع حكم قانوني يتعلق بالترتيبات التيسيرية المعقولة في أوغندا. ويجب تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة على النحو المناسب بإتاحة إمكانية الحصول على المعلومات والتكنولوجيا والدعم الحكومي.

## هاء- المشاركة والتمكين بصورة مجدية

٣٢- أفاد ممثل منظمة "الشعب أولاً" في نيوزيلندا، روبرت مارتن، أن حكومة نيوزيلندا تعمل مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لتنفيذ المادة ٤ (٣) من الاتفاقية ووضع خطة عمل وطنية تتعلق بالإعاقة. وتساعد هذه المنظمات على إدماج المسائل المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة في جدول أعمال السياسات العامة. وحسّن أحد المشاريع النتائج الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة الذين لديهم صعوبة في التعلم. ووصف ممثل المنظمة مجموعة من الترتيبات التيسيرية المعقولة الرامية إلى ضمان الدعوة الذاتية لأولئك الأشخاص ومشاركتهم مشاركة فعالة. وتكفل المشاركة المجدية بالجمع بين الاجتماعات الميسرة، والمعلومات السهلة المنال ووجود مساعد للاجتماعات. ويجب أن تكون الاجتماعات الميسرة شاملة وذات وتيرة مناسبة مع فترات توقف عادية وأن تستخدم فيها لغة بسيطة مع الأسماء الكاملة عوضاً عن الأسماء المختصرة. ويتولى مساعدا الاجتماعات المدربون من بين مهام أخرى وضع المعلومات بأحرف كبيرة، وإحضار أوراق الاجتماع مسبقاً وتقديم تفسيرات إذا لزم الأمر.

٣٣- وقال رئيس الاتحاد الوطني المنغولي للمكفوفين، جيريل دوندوفدورج، إن الأشخاص ذوي الإعاقة يحتاجون إلى المشاركة في عمليات صنع القرار. وفي منغوليا، عملت منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بنشاط على تشجيع إنشاء مجالس السياسات المتعلقة بالإعاقة في الوزارات الوطنية وفي مدينة أولانباتار. وشاركت هذه المنظمات بنشاط في صياغة التشريعات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أساس الاتفاقية وقدمت تقارير خطية إلى اللجنة.

ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة الذين يعيشون في المناطق الريفية تحديات على صعيد المشاركة. وأفضى تقلب السيناريو السياسي إلى تعيين موظفين يفتقرون إلى المعارف الصحيحة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويحتاج جميع أصحاب المصلحة إلى مساعدة تقنية بشأن مسائل مثل المعرفة بالممارسات الجيدة والتحليل السياسي المقارن والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتدريب وتدريب المدربين على مبادئ الاتفاقية.

٣٤- وقالت القاضية باسكال بنغا تونانغوي في محكمة مراجعي الحسابات في غابون إن قوانين البلد لا تتناول الإعاقة إلا بإيجاز ولا يزال إدماجهم مجرد حبر على ورق. والتعليم مجاني وإلزامي، ولكن هناك ثلاثة أطفال من أصل أربعة أطفال ذوي إعاقة لا يجيدون القراءة أو الكتابة. وهناك مدرسة للأطفال ضعاف السمع، ولكنها تفتقر إلى الهياكل الأساسية. والحصول على الرعاية الصحية أمر مكلف، والمساعدة المادية غير متاحة ولا يوجد ما يكفي من العلاجات أو الإحصاءات الخاصة بالأشخاص المصابين بإعاقات. ولا تتوافر معلومات عن تنفيذ اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن التأهيل المهني والعمالة (المعوقون)، ١٩٨٣ (رقم ١٥٩)، وإن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة بين موظفي الحكومة قليلة. ولا يتاح للأشخاص ذوي الإعاقة الانتصاف القانوني في حالات معينة من التمييز، وهناك حاجة إلى الاستفادة من خدمات تعلم لغة برايل ولغة الإشارة.

٣٥- وذكر رئيس الاتحاد العربي للمكفوفين، خالد النعيمي، أن هناك نقصاً في الهياكل الأساسية والسياسات الرامية إلى تلبية احتياجات ذوي العاهات البصرية في الشرق الأوسط. ودعا إلى زيادة الحوار والمشاركة. ونظم الاتحاد العربي للمكفوفين حلقات عمل بشأن القضايا الاجتماعية والثقافية والقانونية. وقدم مساعدات من أجل توفير العلاج بالأدوية في البلدان التي لا تتوافر فيها الأدوية بشكل كاف وعمل على تعزيز تنقل المشاة وإنشاء مراكز لإعادة التأهيل والتدريب. ودعم ترجمة القوانين بطريقة برايل، ويسر الوصول إلى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وأجرى دراسات بشأن كيفية توسيع فرص العمل لذوي العاهات البصرية. وهناك حاجة إلى زيادة الوعي بشأن التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو العاهات البصرية وإلى إحصاءات دقيقة بشأن طبيعة الإعاقة البصرية وتدريب المهنيين.

٣٦- وأثناء جلسة الحوار، أخذ الكلمة ممثلو البرازيل، والمنظمة الدولية لمناصرة مرضى متلازمة داون وحملة وباء المعارف ومنظمة "اشملوبي أنا أيضاً" ومنظمة الإدماج الدولية والشبكة العالمية للأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية والاتحاد الدولي لمرضى استسقاء الرأس وانفصام العمود الفقري، والاتحاد العالمي للمكفوفين، والشبكة العالمية للخاضعين للعلاج النفسي والناجين منه، ومؤسسة عالم الإدماج. وناقشوا إمكانية الوصول بوصفها حقاً من حقوق الإنسان الأساسية والمادة ٢٩ من الاتفاقية بشأن الحق في التصويت وقوانين الوصاية ومضايقة الأطفال ذوي الإعاقة والتسلط عليهم والحاجة إلى خدمة جيدة للحصول على المعلومات ومشاركة الشباب في عملية اتخاذ القرارات ودور أهداف التنمية المستدامة في تحقيق المشاركة على قدم المساواة وتطوير المهارات

لتعزيز المشاركة والمعلومات المتعلقة بالحملة السياسية والنصوص التعليمية والمعلومات الطبية وإعادة هيكلة أساليب تجميع البيانات والإحصاءات الموثوقة وضعف أفراد الشعوب الأصلية في سياق تغير المناخ ومشاركة أفراد أسر الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم.

٣٧- ورداً على ذلك، لاحظ السيد النعيمي أن الأشخاص ذوي الإعاقة لهم طموحات أكبر ويمكن أن ينجحوا أكثر مما أنجز بالفعل. وتحتاج المنظمات الدولية إلى اتخاذ تدابير عملية وإعداد تقييمات دقيقة للتقدم المحرز. ووافقت السيدة دوندودورج على أن الإجراءات ينبغي أن تسمح بزيادة مشاركة الشباب ذوي الإعاقة في عمليات صنع القرار، وحث الدول على التصديق على معاهدة مراكش. وأكد السيد تونانغوي ضرورة مراعاة جميع أحكام الاتفاقية طوال حياة الأشخاص ذوي الإعاقة. وحث المجتمع الدولي على دعم مشاركة الجميع وإدماجهم. وأشار السيد مارتين إلى دور الأنظمة الشعبية في إطلاع الناس على حقوقهم وكيفية الجهر بمواقفهم. وشدد على أهمية الحق في التعليم للأشخاص الذين يعانون من صعوبات في التعلم.

## واو- تحقيق التنمية الشاملة

٣٨- أكدت المستشارة الخاصة المعنية بالمنظمة الدولية لحقوق المعوقين في وزارة خارجية الولايات المتحدة، جوديث إي هوممان، مجدداً في رسالة مصورة بالفيديو التزام الولايات المتحدة بالسعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين المحلي والدولي، بطريقة شاملة لمسائل الإعاقة. وتدعم الحكومة المبادرات الخاصة بالإعاقة الرامية إلى تلبية الاحتياجات المستهدفة ودمج الإعاقة على نطاق أوسع. وشجعت وزارة الخارجية إدماج المشاركين ذوي الإعاقة وقضايا الإعاقة في البرامج وتناولت التعليم الشامل في الحوارات مع البلدان وقدمت المساعدة التقنية إلى المجتمع المدني والحكومات وأقامت شراكات مع المنظمات المحلية للأشخاص ذوي الإعاقة للنهوض بتنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً، بما في ذلك إدماج المعلمين ذوي الإعاقة في البرامج التعليمية.

٣٩- وأعرب عضو في مجلس إدارة شبكة البلدان الأفريقية للأشخاص ذوي الإعاقة النفسية، مايكل نجينغا، عن رأي مفاده أن أهداف التنمية المستدامة أعادت تحديد تصور الحكومات بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة. وتمثل الاتفاقية تحولاً نموذجياً بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومع ذلك، فإن الافتقار إلى بيانات إحصائية قوية بشأن الإعاقة يحد من برامج التنمية الشاملة. ووضعت حكومة كينيا خطة وطنية للتنفيذ تشمل الدعوة والتوعية، وإعداد الخرائط وإشراك أصحاب المصلحة، والتعميم، والرصد والتقييم. وثمة حاجة إلى تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم في المؤسسات المكلفة بالتنفيذ ووضع إجراءات ترمي إلى تعميم مراعاة مسائل الإعاقة وبناء قدرات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة للدعوة وزيادة التعاون الدولي، بما في ذلك تمويل تلك المنظمات.

٤٠ - ووصفت رئيسة الاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية، بريسيل غيرر، عمل الاتحاد في التفاوض بشأن الاتفاقية، وتيسير المشاركة فيها والدعوة من أجل وضع مادة تتعلق بالتعاون الدولي. ويعمل أعضاء الاتحاد على إبراز مسألة الإعاقة في السياسات والضغط من أجل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في أهداف التنمية المستدامة. وعلى الصعيد القطري، قدموا المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء، ومقدمي الخدمات، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وكانت مشاركة تلك المنظمات ومشورتها من الأمور الحاسمة لتحقيق التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة. ولا تزال البلدان المانحة تحتاج إلى تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإنفاذ السياسات على جميع المستويات، من المقرر إلى المكاتب الميدانية، وتتبع الإنفاق على التعاون الدولي. ويشكل تصنيف البيانات باستخدام أدوات قابلة للمقارنة أولوية لتحديد الثغرات واتخاذ الإجراءات.

٤١ - وأشارت مستشارة أقدم في شؤون الأطفال ذوي الإعاقة في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، روزانجيلا بيرمان - بيلر، إلى أن الوصم فيما يتعلق بالإعاقة والحواجز البيئية يجعل من الأصعب على الأطفال ذوي الإعاقة الذهاب إلى المدرسة، والحصول على الرعاية الصحية والمشاركة الكاملة. ويواجه الأطفال ذوو الإعاقة الاستبعاد من القوة العاملة، مما يديم دوامة الفقر ويؤثر في أسرهم، ولا سيما الفتيات اللواتي لم يلتحقن بالمدارس بسبب مسؤوليات الرعاية. ومن المهم ضمان تصنيف البيانات المتعلقة بالإعاقة تصنيفاً شاملاً. وإن على البلدان رصد التقدم المحرز في مجال التعليم الشامل والإبلاغ عنه، بما في ذلك إتاحة إمكانية الوصول إلى المرافق والمواد التعليمية.

٤٢ - وتكلم أثناء الحوار ممثلو النساء ذوات الإعاقة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ ورابطة جماعة البابا جيوفاني الثالث والعشرين، والتحالف الدولي المعني بمسألة الخرف ومنظمة "اشملوني أنا أيضاً" والشبكة العالمية للأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية ورابطة الصحة العقلية الإندونيسية والاتحاد الدولي لرابطة مكافحة الجذام والشبكة الإيطالية بشأن الإعاقة والتنمية، ومنظمة موفيمينتو داون (حركة المصابين بالتوحد) ومنظمة سينس إنترناشيونال (منظمة دولية معنية بالصم البكم)، والاتحاد العالمي للمكفوفين، والشبكة العالمية للخاضعين للعلاج النفسي والناجين منه، وفوشياياني أسوسيايدوس ومؤسسة عالم الإدماج. ودعا المشاركون إلى وضع استراتيجيات دولية للتعليم الشامل للأشخاص المصابين بالجذام. وناقشوا خطط العمل بشأن الإعاقة والتنمية ونماذج التعليم النصية لتنفيذ المادة ٢٤ من الاتفاقية والحصول على المواد التعليمية وعلى الموارد المالية والتقنية من أجل التمكين وتنفيذ الاتفاقية على مستوى القاعدة وتحقيق التآزر بين الاتفاقية وإعلان الحق في التنمية ومسألة استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة النفسية الاجتماعية من برامج التوظيف وإدماج الأطفال ذوي الإعاقة في المدارس الخاصة.

٤٣ - ورداً على ذلك، أفادت السيدة بيرمان - بيلر أن منظمة اليونيسيف تعمل على وضع نموذج التصميم الشامل للكتب المدرسية للأطفال ذوي الإعاقة ووحدات نموذجية بشأن الصحة العقلية. وسلطت الضوء على أهمية التنمية المستدامة والشاملة لمعالجة المسائل المتداخلة.

ودعت السيدة غيرز إلى تخصيص موارد كافية واتباع نهج منسقة لتلبية احتياجات الفئات التي تواجه أكبر قدر من التمييز. وحث السيد نجينغا على نهج أشمل يتعدى النماذج الطبية للإعاقة. وشدد على أهمية التعلم من التجارب القطرية والعمل مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

## زاي- تعزيز المساواة

٤٤- قالت رئيسة برنامج الأشخاص ذوي الإعاقة في ديوان أمين المظالم ببيرو، مالينا بينيدا أنجيليس، إن ديوان أمين المظالم يسرّ إصلاح القانون المدني من أجل القضاء على الوصاية وتعزيز الأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد عزز التدريب المهني في مجال إنهاء التحيز الاجتماعي والتغيب والضعف، وشجع على اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء المشاركة العامة، وحرية الرأي والتعبير، والصحة العقلية، والموافقة المستنيرة على العلاج، وإمكانية الحصول على تأمين الرعاية الصحية، والصحة الإنجابية، ووضع حد للإيداع القسري في المؤسسات واللجوء إلى العدالة، بما يشمل الأشخاص الذين يتقرر عدم أهليتهم للمثول أمام المحكمة. وأعطيت الأولوية للتعليم الشامل والدعم التربوي. وسوف يعزز ديوان أمين المظالم هيكله والموارد المخصصة له ويزيد من التفاعل مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٥- وذكرت المفوضة المعنية بمسألة التمييز على أساس الإعاقة في اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان، أليستير ماك إيوين، أن قانون مكافحة التمييز بسبب الإعاقة يهدف إلى القضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان المساواة في الحقوق أمام القانون. وحققت اللجنة في شكاوى خاصة بالتمييز وتوصلت إلى المصالحة وتمكنت من وضع معايير الإعاقة، مما يساعد على ترسيخ القانون المتعلق بالتمييز داخل المجتمع المحلي وتجسيد ممارسات إمكانية الوصول، بما في ذلك ممارسات العرض النصي على شاشة التلفزيون. وعمدت اللجنة أيضاً إلى التدقيق في التشريعات واقتراح ما يلزم منها وتحديد الاتجاهات وإصدار مبادئ توجيهية للمواءمة مع حقوق الإنسان. وأجرت تحقيقات بشأن قضايا، مثل الحواجز التي تعترض عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين وعززت نظام التأمين الوطني للإعاقة.

٤٦- وقالت السناتور غودليفير أوموندي من كينيا إن البرلمان عناصر مشاركة نشطة من خلال تخصيص موارد الميزانية والإشراف على تنفيذ الاتفاقية على جميع المستويات. ويمكنها إنشاء المؤسسات وإخضاعها للمساءلة. ويجب أن تكفل القوانين المساواة، والتحكم في الأراضي والممتلكات والميراث للجميع؛ كما يجب أن تضمن الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية، والنقل، والهياكل الأساسية للمعلومات. وسعت كينيا إلى تأمين مشاركة الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المجالات من خلال العمل الإيجابي. بيد أن السياسات العامة فشلت في تحقيق النتائج المرجوة بسبب سوء إدارة الموارد وعدم رصد التنفيذ عن كثب. ويجب على البرلمان أن تكفل استمرار الرصد والتقييم من أجل إجراء التغييرات اللازمة في الوقت المناسب.

٤٧- وأشار رئيس الاتحاد العالمي للصم المكفوفين، غير جنسن، إلى أن دور أصحاب الحقوق في رصد تنفيذ الاتفاقية قد تعزز بالعمل بمبدأ المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم وبالالتزامات العامة للدول الأطراف بالتشاور مع أولئك الأشخاص ومنظماتهم ومشاركتهم في عمليات صنع القرار. وعززت الرابطة الدولية للإعاقة وشركاؤها قدرة هذه المنظمات في العديد من البلدان على زيادة مشاركتها في عمليات وضع القوانين وتحليل الميزانيات والترتيبات المؤسسية، مما أسفر عن تعزيز قدرة آليات الأمم المتحدة. وهناك حاجة إلى تحسين فهم ولايات الأمم المتحدة وأساليب عملها فضلاً عن إدماج الفئات المثلة تمثيلاً ناقصاً بالكامل، مثل الأشخاص المصابين بالتوحد والصم المكفوفين والمصابين بإعاقة ذهنية.

٤٨- وأخذ الكلمة ممثلو بيرو، والمكسيك، ورابطة المواطنين العالميين ومنظمة المحامين الدولية، والتحالف الدولي المعني بمسألة الخرف، واتحاد الأشخاص ذوي الإعاقة في النيجر، ومؤسسة تحويل المجتمعات المحلية من أجل الإدماج في آسيا والاتحاد العالمي للصم. وشملت المسائل التي أثّرت مساءلة الدول والافتقار إلى الموارد الحكومية من أجل جمع البيانات الإحصائية وتقاسم المعونة والمساعدة التعليمية بين الدول والأهلية القانونية وإدماج الطلاب ذوي الإعاقة في المدارس الناطقة بالإنكليزية وبالفرنسية في أفريقيا وإخفاق الدول في إشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بالكامل في التخطيط لتنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك لغة الإشارة في التشريعات ودور المجتمع المدني والأشخاص ذوي الإعاقة في قياس مدى تنفيذ الاتفاقية.

٤٩- وشجعت السيدة بينيدا أنجيليس في ملاحظاتها الختامية على التنسيق فيما بين المدافعين عن الحقوق والحكومات من أجل تعزيز حقوق جميع الأشخاص ذوي الإعاقة، مع تسليط الضوء على الفوائد الإضافية من التقارير المتعلقة بالمسائل الرئيسية. وشدد السيد ماك إيوين على التعاون مع المجتمع المدني لكفالة نهج تشاركي وشامل إزاء التخطيط وتنفيذ التشريعات. وتبادلت السناتور أوموندي تجارب كينيا في مجال تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة وإشراكهم في العمليات السياسية، بما في ذلك جداول أعمال اللجان المعنية بقضايا المرأة والشباب والفئات المهمشة الأخرى. وأشار السيد جنسن إلى أن خدمة دليل مترجم شفوي عام يمكن أن تكون أداة للربط بين الصم المكفوفين والسلطات والمجتمعات ككل.

## حاء- المائدة المستديرة: إرشاد السياسات

٥٠- دعت ممثلة مؤسسة تحويل المجتمعات المحلية من أجل الإدماج في آسيا، بهارغاني دافار، إلى إدراج تجارب الأشخاص وآرائهم في السياسات العامة والبحوث، ولا سيما المهمشون بسبب الإقصاء والتمييز المتعدد الأشكال. وكثيراً ما تجعل تفاصيل الإثنوغرافية الذاتية الأشخاص يفقدون مصداقيتهم وتعمل على تغييب تجاربهم. وتنفي قوانين العجز الاعتبار الشخصي للنساء ذوات الإعاقة. ويفضي حرمان الشخص من رأيه ومن اعتباره الشخصي إلى الإيذاء والعنف والاستغلال والإيداع القسري في مؤسسات الرعاية وغيرها من أشكال الخزي. وينبغي أن

تستشهد بحوث السياسات بالقيم والممارسات لتقديم الدليل على أن عدم التمييز متعدد الجوانب ومتعدد المستويات. وينبغي أن تكون الموافقة المستنيرة على البحوث مجالاً قانونياً غير مشروط وخاضعاً لضمانات، بما في ذلك التنظيم الصارم لأدوية الاضطرابات النفسية والممارسات الطبية الجائرة والتجارب السريرية.

٥١- وسلط منسق البحوث في مكتب المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ألبرتو فاسكيس إنكالادا، الضوء على الفجوة في جمع البيانات المتعلقة بالحقوق والخدمات وتكلفة الإعاقة والممارسات الجيدة. وينبغي للبحوث التجريبية الكمية والنوعية أن تحل محل الأدلة غير الموثوقة لتعزيز فهم أفضل الممارسات في مجالات مختلفة، مثل تحديد الإعاقة والتدخلات المجتمعية الشاملة. وينبغي أن تتبع بحوث الإعاقة النهج التشاركي والقائم على حقوق الإنسان للاتفاقية، وأن تشرك الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمتهم، وتعترف بالأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم أصحاب حقوق وتعمل معهم، وتحترم وتحمي إرادة الأشخاص ذوي الإعاقة المعنيين وتنوعهم وأفضليتهم.

٥٢- وأكدت ممثلة مبادرة بحوث الإعاقة في كلية ملبورن للقانون بجامعة ملبورن، إيفيت ميكور، أن إجراء البحوث أمر حاسم لصنع سياسات مستنيرة ومعتمدة وشفافة وفعالة. واستخدمت أيرلندا البحوث في صياغة مشروع قانون لاتخاذ القرارات، وتستخدم الولايات الأسترالية نتائج الدعوة والبحوث من أجل إعادة تقييم قوانين الوصاية. ولردم الفجوات في البيانات وفي مؤشرات الامتثال وتحديد الممارسات الجيدة وتعزيز القدرات الخاصة بالبحوث ينبغي للممولين دعم مقترحات البحث في مجال الإعاقة والباحثين ذوي الإعاقة. وينبغي لبرامج البحوث أن تعكس أولويات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وينبغي أن تكون العملية متاحة وتشاركية، وأن تكون نواتج البحوث متاحة على نطاق واسع وأن تعزز الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية.

٥٣- وأدلى ببيانات كل من ممثلي إسبانيا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، والاتحاد الوطني للمكفوفين في منغوليا ومنتدى الإعاقة التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا واتحاد الأشخاص ذوي الإعاقة في النيجر ومنظمة الشعب أولاً في نيوزيلندا ومؤسسة عالم الإدماج بشأن عدة مسائل، بما في ذلك إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل مجد وإدراج البحوث المتعلقة بتلك المجموعة من الأشخاص في السياسات والممارسات الحكومية والتجارية والحق في التعليم الشامل والتحديات التي تواجهها النساء ذوات الإعاقة والبحوث بشأن نظم العدالة والسياسات العامة المعدة لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة والحاجة إلى بيانات موثوقة ودقيقة عن وضع هؤلاء الأشخاص وتوفير التمويل الكافي لإجراء الدراسات والتعدادات وأهمية التعاون والتضامن داخل البلدان وفيما بينها لإعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٤- ورداً على ذلك، لاحظت السيدة دافار أن نماذج حقوق الإنسان ينبغي أن تحل محل النماذج الطبية البالية كأساس للبحث. وسلطت الضوء على الثغرات، بما في ذلك الحاجة إلى زيادة التعاون بين الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني في إجراء البحوث. وأشار السيد فاسكيز

إنسالاتدا إلى الحاجة إلى أطر قوية في تيسير عمليات البحث التشاركي ودعا إلى تقوية الروابط بين المجتمع المدني ومؤسسات البحوث في مجال جمع البيانات واستخدامها. وتناولت السيدة ميكو البحوث التشاركية كوسيلة لتجنب الصور المشوهة في السياسات القائمة على الأدلة، فضلاً عن أهمية البحوث الجيدة في مساعدة نظم العدالة. وأعطت الأولوية للحاجة إلى التمويل الكافي والنهج التعاونية للبحث.

## طاء- إعمال حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة

٥٥- أشارت عضوة في اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تيريزيا ديغينير، إلى أن هناك أقل من ٣٠ دولة لم توقع بعد على الاتفاقية وأن بإمكان بعض الدول الأطراف تحسين الامتثال بسحب التحفظات أو الإعلانات. وينبغي لأصحاب المصلحة العمل على فهم وتعزيز نموذج الإعاقة القائم على حقوق الإنسان، أي أنه لا يمكن اكتساب الحقوق أو انتزاعها على أساس سمات شخصية، والابتعاد عن النموذج الطبي للإعاقة. وينبغي للحكومات ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة الاستفادة من توصيات اللجنة، بما في ذلك تعيين مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان بوصفها آليات رصد مستقلة. ويمكن لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ترجمة التوصيات إلى خطط عمل وطنية ممكنة. ورحبت بالجهود المبذولة في الاجتهاد القضائي الوطني لتوضيح جوانب الاتفاقية، بطرق منها إقامة الدليل على أن حرمان الأشخاص ذوي الإعاقة من حقوقهم في التصويت يشكل انتهاكاً لحقوقهم الدستورية.

٥٦- وقالت الأمانة الوطنية المعنية بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في البرازيل، روزيان كافالكاتي دي فريتاس إستريلا، إن البرازيل تمنح الاتفاقية مرتبة دستورية وقد عززت التغييرات المعيارية تنفيذها. واقترحت البرازيل خطة لتطوير التكنولوجيات المعينة ونهجاً أفقياً لوضع منظور منهجي بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتسعى الحكومة جاهدة إلى إدماج هذا العمل في الخطة لعام ٢٠٣٠، والتعاون مع المجتمع المدني والدول الأخرى. وحصل نحو ٦,٢ مليون شخص من ذوي الإعاقة على بدل وأدخلت تحسينات في مجالات التعليم، وتوافر التكنولوجيا والموارد التكنولوجية، والمساواة بين الجنسين، وخفض معدل وفيات الرضع ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض الأخرى.

٥٧- وقالت رئيسة رابطة الصحة العقلية الإندونيسية، يني روزا دامايانتي روزا، إن مئات الآلاف من الأشخاص ذوي الإعاقة النفسية الاجتماعية يسجنون في مؤسسات اجتماعية وطبية ويجبرون على قبول العلاج الطبي. ويجب أن تكون اللوائح الوطنية والمحلية متفقة مع الاتفاقية. وشملت العقوبات التي تعترض هذه المواءمة عدم النظر إلى حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفها من حقوق الإنسان، والافتقار إلى الوعي بالاتفاقية في أوساط المسؤولين الحكوميين وعدم كفاية التدريب المقدم إلى جماعات الدعوة. واقترحت السيدة دامايانتي إدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحركات الاجتماعية الأوسع، بما في ذلك حركات العمالة،

والمعونة القانونية، وحركات المزارعين والنساء والحركات البيئية والحضرية والحركات المناهضة للفساد، والاعتراف بها بوصفها قضية شاملة يتعين أن تثيرها جميع شرائح المجتمع المدني.

٥٨- وأثناء جلسة الحوار أدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الروسي وإندونيسيا والبرازيل، وصرىا وغابون وقطر والتحالف الدولي للدفاع عن الحرية والشبكة الأوروبية بشأن العيش المستقل والاتحاد الأوروبي للصم، واتحاد الأشخاص ذوي الإعاقة في النيجر، ومنظمة سينس إنترناشيونال ومؤسسة عالم الإدماج. وتناول المتكلمون الحاجة إلى التعاون فيما بين منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والشركات والجهات صاحبة المصلحة الأخرى على احترام وإعمال حقوق الإنسان والمساواة في حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المحافل وترشيد التعاون الدولي من أجل إعمال الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية وحاجة اللجنة إلى توضيح المصطلحات الرئيسية في الاتفاقية ومساءلة الدول الأطراف في الاتفاقية ومسألة التمييز الذي يمارس عن طريق اختبارات فحص الحمل للكشف عن الظروف الوراثية التي تتيح الخيارات الإنجابية للآباء والمساواة في العقوبات والممارسات الاستيعادية في النظم القضائية.

٥٩- وفي الختام، أكدت السيدة كافالكانتي دي فريتاس إستريلا دور لجان الرصد في تعزيز إعمال الحقوق على المستويين المحلي والوطني، وذكرت أن العمل من أجل كفالة الاستدامة البيئية في البرازيل يرتبط بمسألتي إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وإتاحة إمكانية وصولهم. ولاحظت السيدة ديغينير أن الالتزامات القانونية تنطبق بالتساوي على الناس كافة فيما يتعلق بكل من إعمال الحقوق والمسؤوليات. ولا تتماشى التدابير الوقائية التي تستند إلى النموذج الطبي للإعاقة مع الاتفاقية، وينبغي إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم عوامل محركة للتغيير الاجتماعي. ودعت السيدة دامايانتي إلى الأخذ بنماذج حقوق الإنسان للإعاقة عوضاً عن إضفاء الطابع المؤسسي والعلاج بالأدوية الضارة.

## باء- المستقبل الذي نصبو إليه - الجزء الأول

٦٠- قالت مديرة الشكاوى والتحقيقات للجنة الأوغندية لحقوق الإنسان، روث سيكيندي، إن استمرار المواقف السلبية والافتقار إلى بيانات مصنفة عن المسائل المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة أمور لا تزال تطرح عقبات. ويلزم إجراء مراجعة شاملة لأطر السياسات مع المشاركة الشاملة، باستخدام نهج قائم على الحقوق إزاء التنمية. وهناك أيضاً حاجة إلى مؤشرات بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية صنع القرار وتحديد معايير وتدابير بشأن إمكانية الوصول في جميع القطاعات، لضمان الامتثال للاتفاقية. وينبغي زيادة المشاركة القضائية في مجالات تلزم فيها السوابق. وينبغي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تعميم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وينبغي لجميع الأطراف اغتنام الفرص لزيادة التعاون والحوار بين جميع أصحاب المصلحة. وينبغي تخصيص موارد كافية لدعم تلك الجهود.

٦١- وذكرت مؤسسة التحالف العالمي للإعاقة في وسائل الإعلام والترفيه، باتريسيا أليدا، أن وسائل الإعلام يمكن أن تساعد على إعادة تشكيل منظورات الاتجاه السائد بشأن الإعاقة وحفز ثقافة القبول، وعدم التمييز والإدماج. وينبغي للدول أن تتخذ إجراءات ملموسة لتحقيق التزاماتها بكفالة امتثال وسائل الإعلام للاتفاقية. وتساعد مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في وسائل الإعلام على معالجة القضايا، بطرق منها تثقيف العاملين في وسائل الإعلام بشأن حقوقهم وانتهاكات تلك الحقوق وانتشار القوالب النمطية والحاجة إلى منابر متاحة. وإن إنشاء وسائل إعلام خاصة بالإعاقة وشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم مخاطبين في القطاعين العام والخاص سيساعد على إعمال حقوقهم.

٦٢- ودعت رئيسة فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعنية باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كيرستن لانج إلى اتباع نهج منسق لكفالة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم شركاء في العمليتين الإنمائية والإنسانية. وينبغي أن يشمل بناء قدرات المنظمات الدولية آليات مناسبة لتعزيز الإدماج في جميع مجالات التنمية. وينبغي أن تشمل اتفاقات التعاون الدولي تدابير، مثل وضع مؤشرات تتعلق بالإعاقة وتخصيص الميزانية للبرامج الإنسانية والإنمائية، ونظم جمع البيانات، وآليات لرصد التقدم المحرز وتقديم الدعم إلى أصحاب المصلحة في وضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والاتفاقية. وينبغي أن يكون الإقرار بتنوع الأشخاص ذوي الإعاقة والتمييز المتعدد الجوانب في صميم البرمجة.

٦٣- ووصف كبير الأخصائيين في مجال الإعاقة بمنظمة العمل الدولية، ستيفان تروميل، الجهود المبذولة للجمع بين الأعمال التجارية ومبادرات إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والإقناع عن طريق الأقران بين الشركات على أنها وسيلة قوية للنهوض بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الأعمال التجارية. وأتاحت أهداف التنمية المستدامة فرصاً لإدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع الخاص بإثبات أن إغفال الأشخاص ذوي الإعاقة مضر بالأعمال التجارية. وعملت منظمة العمل الدولية من أجل دعم الأعمال التجارية الوطنية وشبكات الإعاقة وشجعت وسائل الإعلام على عرض الممارسات الإيجابية. وينبغي للقطاع العام تعزيز العمالة ودعم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. وعززت المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان أيضاً إدراج حقوق الإنسان في خطط القطاع الخاص.

٦٤- وفي الحوار الذي أعقب ذلك، أدلى ببيانات كل من ممثلي الأرجنتين، وأوروغواي، والبرازيل، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وفوشيان أسوسيا دوس، والتحالف العالمي للإعاقة في وسائل الإعلام والترفيه، والمنظمة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة في تيمور - ليشتي، والمنتدى الوطني للنساء ذوات الإعاقة من باكستان والشبكة الإقليمية للتعليم الشامل في أمريكا اللاتينية. ودعوا إلى تعميم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج التنمية وامتثال القطاع الخاص للالتزامات المتعلقة بالحقوق، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى الإنترنت. وتناول المتكلمون أهمية نظم

المعلومات والموارد الكافية في إعمال الحق في التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة والمبادرات المتخذة على الصعيد الوطني لإدراج حقوقهم في الخطط والإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبرامج التدريب من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة ودور وسائط الإعلام في تجسيد التنوع البشري والتعجيل بالتغيير الاجتماعي على درب الإدماج والممارسات الجيدة من أجل تطبيق نظام الحصص في الخدمات العامة.

٦٥- ورداً على ذلك، أشار السيد ترومل إلى الطابع المترابط والمتداخل للحقوق والحاجة إلى الانتقال من التشريعات إلى الممارسات الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في العمل، ووسائط الإعلام وفي المجالات الأخرى. واعترف أيضاً بالصعوبات الناشئة عن تطبيق نظام الحصص في الخدمة العامة. وذكرت السيدة أميدا أن على الحكومات وكذلك القطاع الخاص القيام بالمزيد لتنفيذ الاتفاقية بصورة مجدية. وشددت السيدة لانج على دور المنظمات الدولية في دعم التنفيذ، وأبرزت الحاجة إلى المساءلة الحكومية.

## كاف- المستقبل الذي نضبو إليه - الجزء الثاني

٦٦- قالت المسؤولة التنفيذية الأولى للمنتدى الوطني للنساء ذوات الإعاقة من باكستان، آيبا أكرم، إن من الأهمية بمكان دعم أخلاقيات حقوق الإنسان وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات البحوث. فالبحوث الأخيرة بشأن الإعاقة من منظور حقوق الإنسان الذي تتبناه الاتفاقية أثرت في السياسات والممارسات على جميع المستويات. ويمكن لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة أن تدير المناقشات والقرارات المتعلقة بالمواضيع والأولويات المحددة للدراسة. وهناك حاجة إلى إجراء مزيد من البحوث بشأن الإعاقة في سياقات، مثل الحد من الفقر، وعدم التمييز، والتعليم، والصحة. ويمكن للبحوث الجيدة أن تحدث تغييراً في حياة جميع الأشخاص ذوي الإعاقة ومجتمعاتهم المحلية. ومن المهم زيادة عدد الباحثين في مجال إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٦٧- وأكد نائب الممثل الدائم لإكوادور لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، فيكتور آرتورو كابريرا هيدالغو، أن الاعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة ضمن خطة عام ٢٠٣٠ يشري الجهود التي تبذلها الدول في تنفيذ الاتفاقية. وأبرز الجهود التي يبذلها بلده لتعزيز نهج قائم على الحقوق بعد التصديق على الاتفاقية، مع مراعاة المشاركة الكاملة للمجتمع المدني. وشمل التقدم المحرز في إكوادور في عام ٢٠١٤ اعتماد قانون بشأن المساواة الذي يركز على خمس مجموعات محددة، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. وعلى الرغم من التحديات المطروحة في مجالي العمل والتعليم الشامل، زاد عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يدرسون. وشجعت إكوادور جميع الدول على التصديق على الاتفاقية والبروتوكول الاختياري الملحق بها وتنفيذهما.

٦٨- وأكدت المستشارة الأقدم للسياسات الاجتماعية العالمية في وزارة خارجية فنلندا، إيبو ميكونين جينيرت، الحاجة إلى ضمان الموارد الكافية لإعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة،

من خلال إتاحة الأموال الخاصة بالإعاقة وتعميم مراعاة الحقوق في جميع برامج التعاون الدولي. وفي فنلندا، أدرج مؤشر الإعاقة داخل نظم البيانات وهو يخضع لرصد منهجي إلى جانب المؤشرات الجنسانية وحقوق الإنسان. وساعد نظام البيانات ذلك على ضمان التأثير الإيجابي والمشاركة المجدية والدعم الكافي من خلال السماح للحكومة برصد جميع المشاريع الجديدة التي تتلقى التمويل من السلطات الاتحادية على أساس تلك المؤشرات. ويجب أن تكون جميع المشاريع الجديدة التي تتلقى التمويل قد قدمت دراسة لمشروع محدد يتعلق بالإعاقة أو يتناول عنصراً منفصلاً من العناصر المكونة للإعاقة أو اهتمت بسألتى المشاركة وإمكانية الوصول. والهدف من ذلك هو معرفة أوجه إنفاق التمويل الخاص بالإعاقة معرفة أفضل بغية تقييم مواطن القوة والضعف وأوجه التآزر الممكنة من أجل إتاحة التخطيط الاستراتيجي.

٦٩- وأكد رئيس اتحاد منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في غرب أفريقيا، أزيوما مايجا إدريس، وجوب إزالة جميع الحواجز القانونية والمادية والإدارية والتواصلية والاعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم شركاء على قدم المساواة في خطة التنمية. وينبغي للدول أن تتشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم بشأن القضايا التي تؤثر فيهم. ويلزم أن يصل التمويل اللازم من أجل التنمية المستدامة إلى أكثر الفئات تهميشاً وأن يشمل الاحتياجات المتصلة بالإعاقة. وينبغي أن تكون جميع البيانات مصنفة لحصر أنواع الإعاقة. ويجب أن تحترم آليات الأمم المتحدة حقوق جميع الأشخاص ذوي الإعاقة وتعززها وتحميها، ولا سيما الممارسة الكاملة لأهليتهم القانونية ومشاركتهم على نحو تام وفعال.

٧٠- وأثناء جلسة الحوار، أدلى ببيانات ممثلو باكستان والمكسيك والتحالف الدولي المعني بمسألة الحرف، والشبكة العالمية للأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية والاتحاد الوطني المنغولي للمكفوفين والاتحاد الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة في أوغندا واتحاد الأشخاص ذوي الإعاقة في النيجر والشبكة العالمية للخاضعين للعلاج النفسي والناجين منه في الأرجنتين. وناقش المتكلمون الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم من خلال معالجة مسألة التنوع والقيمة المضافة المحتملة من قاعدة بيانات الأمم المتحدة الخاصة بالمواد التعليمية العملية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والفرص المتاحة للدعوة القائمة على الحقوق والحاجة إلى المزيد من المترجمين الشفويين والمرشدين لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة وفصل الأشخاص ذوي الإعاقة في المدارس والمسائل التي تواجه النساء ذوات الإعاقة، بما في ذلك التعقيم القسري والافتقار إلى الرعاية الصحية الجيدة.

٧١- وأشارت السيدة أكرم في ملاحظاتها الختامية إلى أهمية إشراك النساء والفتيات ذوات الإعاقة في العمليات السياسية، مثل التصويت. وذكر السيد كابريرا وجوب تعميم مراعاة الاتفاقية في جميع السياسات. وأكد الحاجة إلى زيادة إبراز مكانة الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم، وتبادل الممارسات الجيدة. وأكدت السيدة ميكونن جينيرت على الأدوات اللازمة للأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان في الأعمال الحكومية، بطرق منها رصد المشاريع الممولة

من التعاون الدولي من أجل الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وحثت على الاستمرار في مشاركة المجتمع المدني وزيادة تلك المشاركة بمراعاة سياقات محددة. وحث السيد ميغا إدريس على أعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أرض الواقع، وردد الملاحظات المتعلقة بالآثار الضارة التي يتعرض لها الأشخاص بسبب الافتقار إلى الدعم اللازم.

## رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٧٢- في الختام، أكد نائب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ضرورة تجاوز الخبرة المجردة حتى وإن أصبحت الحاجة إلى إجراء المزيد من البحوث وإدارة المعارف جلية فيما يتعلق بالتجارب التي يعيشها الأشخاص ذوو الإعاقة. ويجب تمكين المجتمع المدني من أجل مساءلة الجهات المكلفة بالمسؤولية والجهات الفاعلة الأخرى. وتمثل الأعمال التجارية عاملاً فاعلاً مؤثراً من أجل تعزيز كرامة الأشخاص ذوي الإعاقة، عن طريق العمالة، والابتكار، والخدمات، وبرامج القيادة والمشاركة والمساهمات الأخرى. ويلزم زيادة الاعتراف بالتحديات، ومشاركة جميع الجهات الفاعلة، في سياق الأزمات الإنسانية لضمان الكرامة الإنسانية للجميع. وأظهرت حركة الأشخاص ذوي الإعاقة أن الحياة البشرية ثمينة وأن لكل شخص الحق في الكرامة الإنسانية.

## ألف- الاستنتاجات

٧٣- خلص المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١٦ إلى عدة استنتاجات قدم بعضها الرئيس المشارك - المقرر كارل آلان ريش في ملاحظاته الختامية. ولاحظ السيد ريش أن المشاركين قد أشاروا إلى أوجه التقدم الهامة التي تحققت منذ اعتماد الاتفاقية. وقد صدقت على الاتفاقية حتى الآن ١٦٩ دولة والاتحاد الأوروبي وصدقت ٩٢ دولة على البروتوكول الاختياري الملحق بها وعقدت تسع دورات لمؤتمر الدول الأطراف. وأنشئت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واستعرضت ٤٧ دولة واعتمدت أربعة تعليقات عامة و ١٤ رأياً بشأن البلاغات الفردية. وأسهم الاستعراض الدوري الشامل أيضاً في تعزيز الاتفاقية. وعلى الصعيد الوطني، يجري وضع التشريعات والسياسات أو إصلاحها. وعلاوة على ذلك، فإن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتضمن إشارات صريحة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة وتستخدم لغة شاملة للجميع.

٧٤- ويحتاج مجتمع الإعاقة إلى المشاركة في وضع السياسات الرئيسية لضمان فهم القضايا الأساسية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء من التنوع البشري. وأكد المشاركون أهمية التصديق العالمي على الاتفاقية والبروتوكول الاختياري الملحق بها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز إصلاح التشريعات والسياسات الوطنية لكفالة اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء الإعاقة. ويشمل ذلك الأخذ بنهج ثنائي

المسار، من خلال التعميم والعمل المحدد الهدف لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم في المجتمع. ويجري وضع أو إصلاح أطر مؤسسية لتنفيذ الاتفاقية ورصدها ويتعين تعزيزها لمواجهة التحديات المقبلة.

٧٥- وثمة حاجة إلى زيادة التعاون الدولي والموارد؛ والاتساق في تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في إطار التعاون الدولي؛ وإشراك المنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة منهجية؛ وتمويل البحوث في مجالات رئيسية. وقد اتخذت منظمات دولية تشمل وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها وآلياتها خطوات إيجابية من أجل إدراج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عملها ويتوقع زيادة اهتمامها بحالة جميع الأشخاص ذوي الإعاقة. ويمكن أن تسهم بشكل أكبر في تحسين أعمال حقوق الإنسان وتنفيذ الأطر الإنمائية على جميع المستويات، بما في ذلك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقاً للاتفاقية. وتحظى بالتقدير الجهود التي تبذلها المفوضية من أجل وضع مبادئ توجيهية في هذا الصدد بدعم من الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى إشراك القطاع الخاص في تنفيذ الأهداف والاتفاقية، بطرق منها مبادرات مثل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

٧٦- والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عناصر أساسية في رصد تنفيذ الاتفاقية، ولا سيما من خلال تعميم مراعاة القضايا المتصلة بالإعاقة وإنشاء مراكز للاتصال. وقد قدمت الدعم التقني وبناء القدرات إلى منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، ويسرت حوارها مع الحكومات، وأسهمت في تعزيز فرص اللجوء إلى العدالة، وتعاونت مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وأبرز المشاركون أيضاً تأثير وسائل الإعلام الخاصة والعامة في الحصول على المعلومات وفي التصورات العامة بشأن الإعاقة، وأشاروا إلى أنها غالباً ما تفتقر إلى المعرفة بالاتفاقية. وأخيراً، تشكل الأوساط الأكاديمية عنصراً محورياً يعكس الممارسات الجيدة في مجال مكافحة القوالب النمطية وتوفير مدخلات لتعزيز الامتثال للاتفاقية. ومع ذلك، فإن مساهمة الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل مباشر وإشراكهم في العملية، فضلاً عن زيادة البحوث أمر ضروري في هذا المجال.

## باء- التوصيات

٧٧- أوصى المشاركون في المحفل الاجتماعي بشدة بالتصديق العالمي على الاتفاقية والبروتوكول الاختياري الملحق بها والتصديق على معاهدة مراكش. وينبغي للدول الأطراف مواصلة تشريعاتها مع الاتفاقية واعتماد النهج القائم على حقوق الإنسان إزاء الإعاقة في رسم السياسات، ولا سيما فيما يتعلق بعدم التمييز، بما في ذلك التمييز المتعدد الأشكال والجوانب وتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة والاعتراف بهم على قدم المساواة مع الآخرين أمام القانون وإمكانية الوصول والتعليم الشامل للجميع والحد من الفقر والعيش المستقل.

٧٨- وينبغي للدول أن تكفل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم في عمليات صنع القرار، بطرق منها تزويدهم بالدعم غير المشروط، وبناء القدرات، والمساعدة التقنية، وتعزيز قدرات المدافعين عن حقوقهم الذاتية من بين إجراءات أخرى. وتمثل جهات الاتصال المكلفة بتنسيق الجهود الرامية إلى تنفيذ ودعم اللامركزية عناصر أساسية لوضع السياسات. وينبغي للدول لدى السعي إلى الوفاء بالتزاماتها الفورية، أن تكفل أيضاً رصد مخصصات مناسبة في الميزانية للوفاء بالتزاماتها بالإعمال التدريجي، ودعم آليات الرصد، وتيسير الحصول على بيانات مصنفة ووضع مؤشرات لحقوق الإنسان.

٧٩- وينبغي أن يهدف التعاون الدولي إلى زيادة التمويل الخاص بالإعاقة وتعزيز البحوث. ويجب على الدول والجهات المانحة تعميم مراعاة مسائل الإعاقة طوال التعاون الدولي وضمن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة. وينبغي إنفاذ السياسات على جميع المستويات، من المقر إلى الوكالات على المستوى الميداني، لضمان التنفيذ. وينبغي تنفيذ الأدوات التي تسمح بتعقب عملية الإدماج، مثل المؤشرات المتعلقة بالإعاقة. وستتيح أنظمة متطورة جداً لجمع البيانات تحسين تصميم المشاريع وتقييمها. وينبغي للمنظمات الدولية مواصلة المشاركة في تعزيز حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة.

٨٠- وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تنظر في حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة كافية في جميع أعمالها وأن تزيد التماسك الداخلي، فضلاً عن التعاون مع الأفرقة القطرية على تعزيز قدراتها بشأن الاتفاقية ودعم الدول لتنفيذ السياسات التي تشمل هؤلاء الأشخاص وتحترم حقوقهم. ويجب على منظومة الأمم المتحدة زيادة دعمها المباشر إلى المنظمات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتيسير الوصول إلى الموارد وبناء القدرات.

٨١- ويجب أن تتمتع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالاستقلالية وأن تتوافر لديها الموارد اللازمة، تحتاج آلياتها المتعلقة بالشكاوى إلى تعزيز. وينبغي لها إدراج المسائل المتعلقة بالإعاقة في صلب عملها مع تعيين منسقين لدعم المسائل الخاصة بالإعاقة. وعلى وجه الخصوص، يمثل عمل تلك المؤسسات مع البرلمان والجهاز القضائي أمراً حاسماً لضمان امتثال التشريعات للاتفاقية وإتاحة فرص فعالة للجوء إلى العدالة وسبل الانتصاف. وينبغي زيادة الجهود الرامية إلى تقديم دعم تقني وبناء قدرات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وتيسير الحوار مع الحكومات والمشاركة مع النظم الدولية لحقوق الإنسان.

٨٢- وينبغي للدول والجهات صاحبة المصلحة الأخرى إنشاء شبكة لمسألة الإعاقة تُعنى بوسائل الإعلام، وتشمل وسائل الإعلام الخاصة والعامة والأشخاص ذوي الإعاقة، والإعلاميين وممثلي الجمهور المستهدف للإسهام في تنفيذ المادة ٨ من الاتفاقية. وتهدف هذه الشبكة إلى مكافحة القوالب النمطية وتعزيز اللغة المناسبة وتصوير

الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم أصحاب حقوق وضمن الوصول إلى المعلومات من خلال تنفيذ معايير إمكانية الوصول في جميع وسائط الإعلام، بما في ذلك المواقع الشبكية وزيادة إبراز مسألة الإعاقة وتعميمها وتشجيع الصحفيين ذوي الإعاقة الذين يهتمون بالأخبار التي لا تخص الإعاقة. وينبغي للدول إنشاء مرصد وآليات أخرى للرصد والإبلاغ فيما يتعلق بامتثال وسائط الإعلام للمعايير الدولية والقوانين المحلية.

٨٣- ويجب إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفقاً للاتفاقية. وينبغي لمبادرات أصحاب المصلحة المتعددين وضع مبادئ توجيهية وتبادل الممارسات الجيدة وتعزيز الإجراءات، بما في ذلك اعتماد النهج القائم على حقوق الإنسان إزاء الإعاقة، وتعميم مراعاة الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارهم مستهلكين، وتنفيذ التصميم الشامل، وتوسيع نطاق الإنتاج وخفض تكاليف المنتجات الخاصة بالإعاقة. وينبغي أن تسهم المشتريات العامة في أعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويجب أن تعتمد المؤسسات الأكاديمية والبحثية نهجاً قائماً على حقوق الإنسان تجاه البحوث. وينبغي للدول والجهات المانحة وتلك المؤسسات أن تزيد الموارد المخصصة للبحوث المتعلقة بكيفية أعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية ووضع السياسات، ولا سيما فيما يتعلق باللجوء إلى العدالة، وجمع البيانات، والأشكال المتعددة من التمييز.

٨٤- ويجب أن يبقى مجلس حقوق الإنسان وآلية الأمم المتحدة الأخرى لحقوق الإنسان هذه المسألة قيد النظر. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للمجلس نشر استنتاجات المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١٦ وتوصياته واتخاذ المزيد من الإجراءات للمساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفقاً للاتفاقية. وينبغي للمجلس أن يدعو جميع الدول والجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى النظر، لدى الاضطلاع بمهامها، في هذه الاستنتاجات والتوصيات من أجل المضي قدماً في النهوض بجدول الأعمال المتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على جميع المستويات. وأخيراً، ينبغي للمجلس تنفيذ التدابير التي اقترحتها فرقة عمله المعنية بخدمات الأمانة وتيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة واستخدام تكنولوجيا المعلومات.

## Annex

### List of participants

#### States Members of the Human Rights Council

Algeria, Belgium, Bolivia (Plurinational State of), China, Cuba, Ecuador, Ethiopia, France, Georgia, Ghana, India, Indonesia, Kenya, Mexico, Mongolia, Morocco, Nigeria, Portugal, Qatar, Republic of Korea, Russian Federation, Saudi Arabia, Slovenia, South Africa, Switzerland, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Venezuela (Bolivarian Republic of).

#### States Members of the United Nations represented by observers

Argentina, Austria, Azerbaijan, Bahamas, Belarus, Bosnia and Herzegovina, Brazil, Bulgaria, Canada, Chile, Colombia, Costa Rica, Czechia, Djibouti, Dominican Republic, Egypt, Fiji, Finland, Gabon, Greece, Guatemala, Guinea, Haiti, Honduras, Iceland, Iran (Islamic Republic of), Italy, Jordan, Kuwait, Lebanon, Libya, Luxembourg, Malaysia, Myanmar, New Zealand, Nicaragua, Niger, Norway, Pakistan, Peru, Poland, Romania, San Marino, Serbia, Slovakia, Spain, Sri Lanka, Tajikistan, Turkey, Uganda, Ukraine, United States of America, Uruguay, Vanuatu.

#### Non-Member States represented by observers

Holy See, State of Palestine.

#### Intergovernmental organizations

Association of Southeast Asian Nations (ASEAN) Intergovernmental Commission on Human Rights, European Union, International Development Law Organization.

#### United Nations

International Labour Organization, International Telecommunication Union, United Nations Children's Fund, United Nations Development Programme, World Intellectual Property Organization.

#### Non-governmental organizations, including organizations of persons with disabilities

Action on Disability and Development International, African Commission of Health and Human Rights Promoters, African Disability Forum, Alliance Defending Freedom International, Arab Organization of Persons with Disabilities, Arab Union for the Blind, ASEAN Disability Forum, Asia Pacific Women with Disabilities, Association of Persons with Rheumatic Diseases, Association of World Citizens and People's Health Movement, Associazione Comunità Papa Giovanni XXIII, Centre indépendant de recherche et d'initiatives pour le dialogue, China Disabled Persons' Federation, Company of the Daughters of Charity of St. Vincent de Paul, Cuban National Association of Deaf People,

Dementia Alliance International, Down Syndrome International, Epidemic of Knowledge Campaign, European Network on Independent Living, European Union of the Deaf, Future Hope International, Geneva for Human Rights-Global Training, Global Alliance for Disability in Media and Entertainment, Global Alliance of National Human Rights Institutions, Global Partnership on Children with Disabilities Youth Council, Handicap International, Include Me Too, Inclusão Eficiente, Inclusion International, Indigenous Persons with Disabilities Global Network, Indonesian Mental Health Association, International Association for Hospice & Palliative Care, International Disability Alliance, International Disability and Development Consortium, International Federation for Spina Bifida and Hydrocephalus, International Federation of Anti-Leprosy Associations, International Federation of Hard of Hearing People, International-Lawyers.org, International Longevity Centre Global Alliance, International Youth and Student Movement for the United Nations, Italian Network on Disability and Development, Latin American Network of Non-Governmental Organizations of Persons with Disabilities and their Families, Mongolian National Federation of the Blind, Movimento Down, My Right, National Disabled People's Organization in Timor-Leste, National Forum of Women with Disabilities of Pakistan, National Union of Disabled Persons of Uganda, Niger Federation of Persons with Disabilities, Pacific Disability Forum, Pan African Network of People with Psychosocial Disabilities, People First New Zealand, Regional Network for Inclusive Education in Latin America, Sense International, Spanish Organisation of the Blind, Transforming Communities for Inclusion Asia, Turkey Youth Communication Platform, West African Federation of Organisations of Persons with Disabilities, Women Education and Culture Foundation, World Blind Union, World Federation of the Deaf, World Federation of the Deafblind, World Network of Users and Survivors of Psychiatry.

### **National human rights institutions**

Australian Human Rights Commission, Defensoría del Pueblo de Perú, German Institute for Human Rights, Uganda Human Rights Commission.

### **National ministries and departments**

Department of Social Development of South Africa, International Disability Rights of the United States Department of State, Ministry for Foreign Affairs of Finland, Ministry of Economic Development of Poland, Ministry of Education of Brazil, Public Television of Argentina.

### **Academic institutions**

Hamad Bin Khalifa University, Nalsar University of Law, University of California Berkeley, University of Leeds, University of Melbourne.

**Media organizations**

**Public Television of Argentina**

**Private sector**

EID Belgium, Foschiani Asociados, World of Inclusion.

**Independent experts**

Catalina Devandas Aguilar, Special Rapporteur on the rights of persons with disabilities.

---